



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



تأثير التعديلات الدستورية في الجزائر على تعزيز مبدأ المواطنة

The effect of constitutional amendment in Algeria on strengthening the principle citizenship

فاطمة الزهراء بوعقادة¹، بوغزاله محمد ناصر²

¹ جامعة الجزائر - 1 - الجزائر.

² جامعة الجزائر - 1 - الجزائر.

Key words:

Constitutional amendment.

Citizenship.

Rights.

Duties.

Abstract

When a constitutional amendment contributes to the enrichment of the legal system in the country, it lays the foundations necessary to ensure the elements of strengthening the principle of citizenship, especially with the space that human rights demands occupied in the public space that preceded the processes of amending constitutions after the 2011 Arab movement, including Algeria after the February 22, 2019 uprising. The protest movements campaigned from demands, which focused in part of their discourse on demands related mainly to rights and freedoms, and on considering the supreme goal of achieving the rule of law, which considers citizenship as one of the highest degrees of belonging to it.

This paper attempts to clarify the most important aspects of the effect of the constitutional amendment in Algeria on strengthening the principle of citizenship, and the extent to which this principle has given the necessary attention and care compatible with the rise of the concept of citizenship in Algeria at this important stage in its history, with all its connotations at the official level as well as at the level of the elites, and an attempt to drop that On the reality of the Algerian constitutional experience and the actual.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2021-03-28

المراجعة: 2021-05-22

القبول: 2021-06-05

الكلمات المفتاحية:

التعديلات

الدستورية.

المواطنة.

الحقوق.

الواجبات.

المجتمع السياسي.

إنّ التعديل الدستوري حينما يساهم في إثراء النظام القانوني في الدولة فإنه يرسى الدعائم اللازمة لكفالة عناصر تعزيز مبدأ المواطنة خاصة مع ما احتلته المطالبات الحقوقية من حيّز في الفضاء العمومي الذي سبق عمليات تعديل دساتير ما بعد الحراك العربي 2011، ومنها الجزائر وعلى الخصوص بعد انتفاضة 22 فيفري 2019 وما حملته الحركات الاحتجاجية من مطالب والتي ركّزت في جانب من خطابها على مطالب تتعلق أساسا بالحقوق والحريات، وعلى اعتبار الهدف الأسمى هو تحقيق دولة القانون والتي تعتبر المواطنة كأحد أرقى درجات الانتماء إليها والانخراط في المجتمع السياسي.

تحاول هذه الورقة توضيح أهم أوجه تأثير عمليات تعديل الدستور المتعاقبة التي عرفتھا الجزائر على تعزيز مبدأ المواطنة، ومدى إيلاء هذا المبدأ الاهتمام اللازم والعناية المتوافقة مع صعود مفهوم المواطنة في الجزائر في هذه المرحلة المهمة من تاريخها بكل دلالاته على المستوى الرسمي كما على مستوى النخب، ومحاولة إسقاط ذلك على واقع التجربة الدستورية الجزائرية وتجسيد ذلك على مستوى النصوص القانونية والممارسة، إستجابة لمطالب الحركات الإحتجاجية التي عرفتھا الجزائر.

1. مقدمة

أي إصلاح دستوري يأتي في شكل تعديل للوثيقة الأساسية، والهادف إلى إضفاء الصيغة الديمقراطية على نظام الحكم وعمل المؤسسات، لا بد له أن يقوم. فضلا على مبدأ الفصل بين السلطات وتكريس مبدأ سيادة القانون. على الارتقاء بمنظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية وضماناتها بما يعزز مبدأ المواطنة.

باعتبار التعديل الدستوري إثراء للنظام المؤسساتي في الدولة وارتقاء بمنظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية فإنه بالضرورة يؤثر على الكيان العام للمجتمع السياسي بشكل إيجابي، وعلى هذا الأساس يقاس مدى ملائمة التعديل الدستوري مع المستجدات السياسية، تبعا لاستجابة الأول (التعديل الدستوري) لطموح الثاني (الكيان السياسي)؛ هذا ما يبرر لنا دور عملية التعديل الدستوري في التأثير على عنصر الفعالية للقاعدة الدستورية وعلاقتها بتعزيز مبدأ المواطنة الذي يأتي على رأس تطلعات المجتمع السياسي، والتي تركز عليها دولة القانون في نسقها الديمقراطي الذي تقوم عليه.

تعدى مفهوم المواطنة معنى الانتماء إلى الدولة التي نشأ بها الإنسان وولدت أصوله إلى تاريخها وتراثها وعاداتها وتقاليدها ولغتها إلى مساهمته في إدارة الشؤون السياسية للدولة عن طريق المشاركة في صياغة القرارات والأحكام التنظيمية في الدولة، وهي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه إنتماؤه لوطنه.

تعدّ الجزائر من بين الدول العربية التي أولت مسألة المواطنة عناية خاصة، ويمكننا أن نلمس هذا التوجه خاصة بعد صدور دستور 23 فيفري 1989م، ثم دستور 28 نوفمبر 1996م، والتعديلات التي طرأت عليه في 2001، 2008، 2016 و 2020م تباعا، استجابة لمطلبين أساسيين أولهما بروز الرغبة في التحرر الاجتماعي والسياسي (مع موجة ما اصطلاح على تسميته بالربيع العربي، ثم إنتفاضة 22 فيفري 2019 م)، بالإضافة إلى تنامي النزعة المطالبة لدى فئات واسعة من أفراد المجتمع وعلى الأخص الطبقة الوسطى وفئة الشباب والتي أصبحت تتطلع نحو مزيد من فضاءات التعبير الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق تبدو أهمية الموضوع بشكل جليّ النابعة أولا من كون مفهوم المواطنة من المفاهيم المتحركة التي تبلورت تاريخيا عبر التفاعل والصراع بين الفرد القائم بالتزاماته على الوجه المطلوب، والسلطة القائمة في الدولة من أجل تحصيل حقوقه المدنية والسياسية للوصول إلى بلوغ المواطنة في شكلها المتكامل المنشود، وقد توسّع نطاق فعاليتها في عصر العولمة لتبلغ غايتها، وثانيا تعود لأهمية التعديل الدستوري كضرورة سياسية وقانونية في الآن نفسه وصعود مفهوم المواطنة بكل دلالاته السياسية والاجتماعية على المستوى الرسمي كما على مستوى النخب الفكرية، كل ذلك جعل من موضوع تأثير التعديل الدستوري على تعزيز مبدأ المواطنة من أكثر المواضيع جدارة بالبحث.

بناءً على ما سبق جاءت هذه الدراسة هادفة إلى الإحاطة بمختلف الجوانب التي يمكن من خلالها أن نلمس تأثير التعديلات الدستورية في الجزائر على تعزيز مبدأ المواطنة، وللوصول إلى هذا المبتغى اقتضى البحث في هذا الموضوع الاعتماد على المنهج التاريخي فيما يخص التطور القانوني لمبدأ المواطنة وقياس تمكين الوثيقة الأساسية له، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتحديد وصف تجليات هذا التمكين على الصعيد الداخلي للدولة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي غلب على هذه الدراسة والقائم على تحليل مختلف الجوانب القانونية ذات الصلة بالموضوع.

ولما كان موضوع هذه الورقة البحثية يركز على عنصري التعديلات الدستورية ومبدأ المواطنة في الجزائر، فإن إشكالية البحث تتمحور حول كيف أثرت التعديلات الدستورية في الجزائر على تعزيز مبدأ المواطنة؟

على فرض أن تفعيل مبدأ المواطنة في الجزائر مرهون بتجاوز الواقع الذي يحصل فيه أن يمنح الدستور والقانون الكثير من الحقوق للمواطنين، إلى التمكين له على أرض الواقع، وفتح فرص لانخراطه الكامل في شؤون مجتمعه.

بناءً على ما تقدّم تم تقسيم هذه الدراسة إلى فترتين أساسيتين: تناولنا في أولاهما مفهوم المواطنة وتأصيلها التاريخي، ثم بحثنا في الثانية عن رؤية التعديلات الدستورية في الجزائر لمبدأ المواطنة.

2. المفهوم العام للمواطنة وتأصيلها النظري

لقد تطوّر مفهوم المواطنة تبعا لتطور الممارسات الديمقراطية إلى الوقت المعاصر، ولقد أدى الجدال الفكري حول فكرة المواطنة بالإضافة إلى الممارسات المختلفة المتعلقة بها، إلى أنها أخذت في عملية تشكّلها وتحديد معناها بأبعادها المختلفة، أخذت عدة منحنيات.

لذا يتحتم علينا أولا التعرّض إلى مفهوم المواطنة (المطلب الأول) بتعريفها لغويا واصطلاحا، وبيان أركانها وعناصرها، قبل تناول التأصيل النظري لها (المطلب الثاني).

1.2 المفهوم العام للمواطنة

إن ضبط العمق التاريخي لمفهوم المواطنة في بعدها الحقوقي يحتم الرجوع إلى بعض الممّهات النظرية التي ساهمت في تأسيس المجتمعات الحديثة، فالمواطنة صفة مقرّرة ولصيقة بالفرد المرتبط ببلد معيّن من حيث كونه مواطناً، ولا يمكن بأي حال من الأحوال لأي جهة إزالتها أو إنكارها، فالمواطن جزائري إذا كان جزائرياً، فاكْتساب أي مواطن لجنسية أجنبية في ظروف معينة لا تغيّر واقعه الأصيل.

1.1.2. التعريف اللغوي والاصطلاحي للمواطنة

قبل التعرّض إلى التفصيل في مفهوم المواطنة سنتناول أولا الجانب المتعلّق بمداولتها اللغوي ثم الاصطلاحية قبل التعرّض إلى أركان المواطنة وعناصرها وشروطها.

1.1.1.2. المدلول اللغوي لمصطلح المواطنة

سعيًا إلى بناء ودعم الإطار السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدولة، فالمواطنة هي انتماء الإنسان إلى منطقة جغرافية محدّدة والمشاركة في الحكم والخضوع للقوانين والتمتع بمجموعة من الحقوق وأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة. (الحسن، 2007).

يمكن القول أنّ المواطنة مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون. (شتان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة)

2.2. التأسيس النظري للمواطنة

يمتدّ التاريخ لمسألة التأسيس النظري للمواطنة إلى البدايات الأولى للفلسفة اليونانية كمرجعية سياسية وفلسفية حول دولة المدينة، مروراً بفلسفة الأنوار ونظرية الحق الطبيعي والدولة الأمة وصولاً إلى إعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789م.

1.2.2. المواطنة في الفلسفة اليونانية

أرسطو ومن خلال كتابه "السياسة" في تحليل له للدولة والمواطن يميّز بين الرجل المواطن والرجل غير المواطن، أي يميّز بين من يحمل صفة المواطن وبين من لا يحملها، فحياة الرجل السياسي والمقنّن معناها أنّ الإقامة غير كافية لحمل صفة المواطن، بل يجب أن يكون المرء فاعلاً داخل حدود الإقامة، وفي هذا الصدد يقول "أرسطو": "فحمل الإقامة والمداعة القضائية يمكن أن يكونوا بالأساس ليسوا مواطنين". (أرسطو، بدون سنة نشر). والصفة المميّزة للمواطن عند "أرسطو" هي ممارسة وظيفة القاضي والحاكم وهي تحويل هذا المواطن سلطة ما داخل الجمعية العمومية، أي أنّ المواطن هو من يدلي بصوته داخل المجالس الشعبية، وهو من انتخبه الشعب ليدلي بصوت الشعب داخل دولة يحددها "أرسطو"، ليس المعنى المباشر بالأكل والمسكن فحسب بل شؤون الإدارة العامة التي تحقق رفاهية المواطن. (أرسطو، بدون سنة نشر)

يحدّد "أرسطو" المواطن فيقول: "المواطن كما قد حدّدناه على الخصوص مواطن الديمقراطية" (أرسطو، بدون سنة نشر)، يربط فيه بين المواطنة وشكل نظام الحكم الديمقراطي وبين المواطنة والأشخاص الممارسين لمسؤولية سياسية أو قضائية أو إدارية في الدولة، ليصنّف المواطنة إلى ثلاث: مواطنة على جهة الإطلاق ومواطنة ناقصة ومواطنة متقاعدة؛ معبرا إهتماماً خاصاً للمواطنة الفاضلة عندما أثار مقولتين: "مقولة فضيلة المواطن ومقولة فضيلة الفرد". (شنقيط، أبريل 2003)

يتميّز أرسطو بين الفضيلتين معتبرا الأولى رهينة برباطة الدولة والثانية مطلقة، الفضيلة الأولى تتوافر لقاضي الجمهورية الفاضلة التي يتمتّع فيها قاطنوها بالمواطنة الفاضلة التي تتقيّد بالعمل السياسي والفضائي والتشريعي، لذلك يقول أرسطو بأنها تتعلّق بالدولة دون سواها، أما فضيلة الفرد فهي فضيلة الرجل

المواطنة في أصلها اللغوي مشتقة من "وطن" أي المكان الذي أقيم به ووطن به، والبلد اتخذه وطناً وإليه انتماءه جمعه "أوطان"

2.1.1.2. المدلول الاصطلاحي للمواطنة

المواطنة مفهوم قانوني وسياسي وتاريخي، وهو قانوني لأنه يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي له حقوق مقرّرة قانوناً وعليه واجبات تفرضها النصوص التشريعية انطلاقاً من طبيعته انتمائه إلى وطن معين، وبالنتيجة فالمواطنة علاقة بين المواطن والدولة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه.

تعرف الموسوعة العالمية العربية (مؤلفين، 1996) المواطنة على أنها: "الصفة التي تدل على الانتماء إلى أمة أو وطن"، حيث يركز هذا التعريف على عنصر الانتماء إلى الوطن أو الأمة بوصفها شخصية متميّزة عن الأفراد المكوّنين لها، ولها شعور جماعي واحد وإرادة واحدة متميّزة عن إرادات الأفراد، وفي هذا الاتجاه أيضاً ذهب موسوعة الكتاب الدولي التي عرفت المواطنة بأنها: "عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم"، التي تعتمد في تعريفها على العلاقة أو الانتساب أو الانتماء إلى دولة معيّنة عن طريق الجنسية أو إلى إقليم تابع لها.

أما دائرة المعارف البريطانية فتعرف المواطنة بأنها: "علاقة بين الأفراد والدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، أو بما تتضمنه تلك الدولة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدلّ ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما لصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية مثل الانتخاب وتولي المناصب العامة" (حشيش، 2010)، ومناطق هذا التعريف هو مجموعة الحقوق والحرّيات التي يكتسبها ويمارسها الفرد أو الواجبات التي يتحمّلها على الوجه المطلوب وفقاً للنصوص القانونية.

وتعرف موسوعة "كولير" الأمريكية المواطنة بأنها: "أكثر الأشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً" (محمد و مراني عبد القادر، مارس 2015)، ويتأيد هذا التعريف بناءً على تضمّنه أرقى أشكال التمكين للفرد في الجماعة السياسية وهو ما يتقاطع مع مسعى المؤسس الدستوري من خلال عملية التعديل الدستوري التي ترمي إلى إثراء وتعزيز الارتقاء بهذا الجانب.

وبصفة موضوعية يقصد بالمواطنة صفة أو حالة نفسية أو قومية أو ثقافية تعكس العلاقة بين المواطن والوطن؛ بهذا الشكل فإنّ المواطنة تعني العلاقات التي تربط بين الدولة ومواطنيها من جهة، ومن جهة أخرى تلك العلاقات السياسية بين المواطنين أنفسهم وبين المؤسسات الدستورية لدولتهم؛ وإذا كان المواطن هو الفرد الذي ينتمي إلى وطن تربطه به علاقة الانتماء والولاء، فإنّ الوطن بالمعنى الخاص هو البيئة الروحية التي تتّجه إليها عواطف الإنسان القومية. (صليب، 1979)

فالوطن هو المكان الذي يقيم فيه الفرد عادة بنيّة الاستقرار، وتقاس المواطنة (دوباخ قويدر و مليكي) بالاستناد إلى معيار أساسي هو الجنسية كرابطة للانتماء والخضوع بين الفرد والدولة ويثبت له بمقتضاه مجموعة من الحقوق والواجبات

للمجمهورية الفرنسية 1791م.

ف"جان جاك روسو" عندما أطلق مقولته الشهيرة حول الإرادة العامة -السيادة الشعبية- أعطى للمواطنة مفهوماً جديداً يقوم على تدبير المجتمع من طرف الإنسان الرجل المدني الفاعل الذي هو أساس مشروعيتها ممارسة السلطة، بمعنى أن السكان لا يمكنهم ممارسة السلطة إلا إذا ارتقوا إلى درجة الأشخاص المتمدينين وهي أعلى مراتب المواطنة بعد الجنسية. (العزم، أوت، 2018)

ولقد ذهب جانب آخر من الفكر السياسي إلى تبني نظرية السيادة الوطنية التي تعمل من خلالها على تحديد صفات المواطن الفاعل داخل المؤسسات عن طريق ما أسماه بالتمثيلية التي تقوم حسب مذهبه على ثلاث نقاط رئيسية وهي:

- أن المواطنة لا تقتصر فقط على من له أهلية الانتخاب، بل كل من يقيم في الوطن الذي تم فيه الانتخاب، فضلاً عن كون الممثل يمثل الأمة بكاملها، وبذلك يتجاوز هذا الرأي، وبذلك يتجاوز هذا الرأي ما جاء به أرسطو عندما ميز بين المواطنة المطلقة والناقصة التي هي مواطنة الأطفال والشيوخ. (العزم، أوت، 2018)

- أن التمثيلية تتم خلال ولاية محددة مما يفيد أن المواطنة ترتبط بسؤال الديمقراطية والمشاركة السياسية.

- إن المواطنة تحول السكان من مجرد أفراد خاضعين إلى أفراد يطالبون المؤسسات التمثيلية بممارسة الشأن العام، وهم بذلك يشكلون أساس الحداثة وجوهر المجتمع المدني، ولذلك فالتمثيلية حسب هذا الرأي تبقى إجبارية. (نفيسة، 2017)

2.2.2. أركان المواطنة وعناصرها

الدساتير الحديثة لا يمكنها تجاوز الديمقراطية لأنها مرتبطة بمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وتعتبر من الحريات الأساسية بما يناسب تعزيز مبدأ المواطنة والتمكين له على جميع المستويات في الدولة وتقوم المواطنة على أركان كما تتضمن بدورها مجموعة عناصر.

2.2.2.1. أركان المواطنة

ترتكز المواطنة على ركنين أساسيين، الأول قائم على أساس قانوني والمتمثل في الجنسية، أما الثاني فقائم على الولاء والانتماء.

1.1.2.2.2. الركن القانوني للمواطنة: الجنسية (Nationalité): تستند المواطنة على المعيار القانوني وهي الجنسية والتي هي صلة أو علاقة قانونية وسياسية تربط الفرد بالدولة برابطة الولاء والانتماء والخضوع في سياق من حماية الدولة للفرد في ممارسة حقوقه. (رياض، 1990)

2.1.2.2.2. الركن المعنوي لشعور الانتماء

يقصد بالركن المعنوي للمواطنة الشعور الداخلي للمواطن بالانتماء الحقيقي للوطن، مما يجعله يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه (رياض، 1990)؛ والمواطنة في أوسع وأشمل تطبيقاتها تعني مجتمع الفرص المتكافئة

الخير، وفي هذا الصدد يذهب أرسطو بعيداً ليميز بين الفضيلة السياسية بشكل عام والفضيلة المدنية التي يعتبرها فضيلة خاصة، معتبراً الأولى هي خاصية المواطنة الفاضلة ولا تجتمع مع الفضيلة الخاصة إلا في شخص الحاكم؛ وفي هذه الحالة لا يقصد أرسطو بالحاكم مجموع المواطنين الممارسين للشأن العام بالمعنى المباشر، وإنما الحاكم الذي يباشر مهامه على رأس الوطن ككل. (شنقيط، أبريل 2003).

2.2.2. المواطنة في نظرية الحق الطبيعي والدولة الأمة (القومية)

تتأسس المواطنة على بعد حقوقي ينبني على القطيعة مع الأنظمة الاستبدادية المطلقة والمساهمة في إرساء أساس مجتمعات حديثة تعزز فيها المواطنة من حيث التمكين لها عن طريق منظومة الحقوق والحريات والارتقاء بها في أكثر الأشكال لها اكتمالاً، مع تعزيز الوعي المستنير لمواطن مسؤول عن أداء واجباته على الوجه المطلوب.

وفي هذا السياق يبرز الدور الهام خصوصاً لنظرية القانون الطبيعي التي أعطت منظوراً جديداً لمفهوم الحق وأساس السلطة وشرعيته. (العزم، أوت، 2018)

تقوم نظرية القانون أو الحق الطبيعي على أن الإنسان له حقوق طبيعية حتمية اكتسبها بالفطرة، وهي الحقوق التي حرّفتها الأنظمة السياسية المستبدّة التي تمتنّ العبودية، لذلك جاء فلاسفة الحق الطبيعي أمثال "جروسيوس" وغيرهم، ناضلوا بأفكارهم وكتاباتهم لهدم الأنظمة الدكتاتورية التي تخدم وتحافظ على الحقوق الطبيعية للأشخاص. (يوسف، 2009)

باعتبارها حقوق لا يمكن مصادرتها (Dunenger، 1968)، لأن الأفراد يكتسبونها بمجرد إنتمائهم للدولة.

من هنا إنتقلت المواطنة من مجرد صورة للفكر السياسي إلى معنى محدّد يقوم أولاً على بناء الدولة الحديثة التي هي الدولة الأمة، التي يتمتع فيها المواطنون بحقوق لصيقة بالحرية ومنح السلطة للدولة تمارسها بما يخدم حقوق المواطنين.

لكن البعد الحقوقي للمواطنة والذي يجد سنده في الفكر الحديث يحتاج إلى سند قانوني لتصبح المواطنة لصيقة بالديمقراطية وبالقانون الأسمى في الدولة القومية التي خلقتها الأمة المواطنة، وهكذا جاءت موجة الدسرة التي حدّدت ممارسة السلطة والحكم، وحدّدت حقوق وواجبات الدولة وحقوق وواجبات الأمة المنضوية تحت لواء تلك الدولة، فأصبحت المواطنة مجموعة حقوق وواجبات.

كان لاندلاع الثورة الفرنسية أثر كبير في تحديدها من خلال الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789 م وجعل الحرية العصب الرئيسي في حياة كل مواطن. (العزم، أوت، 2018)

3.2.2. المواطنة أساس مشروعية السلطة

لقد أنتجت الثورة الفرنسية تصوّراً جديداً لعلاقة الدولة بالمجتمع، حيث ميّز منظورها بين الإنسان المواطن والإنسان غير المواطن، وتبلور هذا التّصوّر مع صدور الدستور الأول

الواجبات"، أما المادة 13 فتتضمن: "لكل مواطن إكمال 19 عاماً من عمره حق التصويت"، حيث تربط التصويت بالمواطنة، أي باعتبارها أساس التمتع بالحق السياسي.

أما دستور 1976 (97)، فقد أفرد فصلاً كاملاً وهو الفصل الرابع لضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، لاسيما المواد: 39- 40- 41- 42- 43- 44- 49- 53- 55- 56- 57- 58؛ والدستور يكفل لكل من يحمل صفة مواطن دون غيره من الأفراد المقيمين في إقليم الدولة مجموعة من الحقوق، وبالمقابل تفرض عليهم دون سواهم مجموعة من الواجبات، كل ذلك بدون تمييز بين الجنسين أو القومية أو الأصل أو الدين أو المذهب أو المعتقد، وإعتبر الجنسية الجزائرية حق لكل جزائري، معروفة بالقانون وشروط اكتسابها والاحتفاظ بها أو فقدانها أو إسقاطها محددة بالقانون.

في ظل هذا التوجه الاشتراكي الذي طغى على كل مجالات الحياة في الدولة، الجدير بالذكر أن القضاء في ظل دستور 1976 كهيئة نشاط لها مهمة حماية النظام القانوني للدولة، قد فقدت دورها في مثل هذا الدستور، وهذا ما أثر على نوعية العمل القضائي، حيث وبالرجوع إلى المادة 166 نجد أن دور القضاء هو حماية مكتسبات الثورة الاشتراكية ومصالحها، وهذا ما يتماشى مع دور فرض رقابة قضائية حماية لحقوق المواطن وحرياته الأساسية. (مولود، 2009-2010، صفحة 61)

لقد عرف دستور 1976 عددا من التعديلات الدستورية وكان ذلك سنتي 1979-1980 عن طريق المجلس الشعبي الوطني، وسنة 1988 عن طريق الاستفتاء الشعبي، حيث جاءت كلها في فترة عرفت فيها الجزائر نوعاً من السياسة الإصلاحية مسّت جميع مجالات الحياة القانونية والسياسية سعياً إلى الوصول إلى ترسيخ مبادئ دولة القانون.

بالنسبة إلى تعديل سنة 1979 (1979، مؤرخة في 10 يوليو 1979)، جاء متعلقاً بمركز رئيس الجمهورية من حيث شروط انتخابه واليمين الدستورية وتقليص العهدة الرئاسية إلى خمس سنوات بدل ستة سنوات، وبالموانع المسقطه لرئاسة الجمهورية وإنشاء منصب نائب أو نواب رئيس الجمهورية ومنصب الوزير الأول.

أما تعديل سنة 1980 (1980، الصادرة في 15 جانفي 1980) فقد جاء متعلقاً بمجلس المحاسبة، وتعديل 1988 (1988، الصادرة في 05 نوفمبر 1988) بدوره جاء باستحداث ثنائية في السلطة التنفيذية بإنشاء مركز رئيس الحكومة، كما عزّز الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة.

وقد واجه مبدأ المواطنة تحديات وقضايا لا تمكن المواطن من التمتع بحقوقه الكاملة والعمل في إطار من الأريحية ولا تسمح للدولة بتحقيق حاجيات المواطنين بالصفة المرادة ولعل هاجس الأمن وما يخلفه من تداعيات وكذلك الجديدة في الانتقال إلى اقتصاد منتج يقضي على الفقر والبطالة الذين يعدّان من أبرز الرّهانات التي تعترض ذلك خلال هذه المرحلة في الجزائر.

بالإضافة إلى إسهام المرأة في الحياة العامة والسياسية، وأيضا مشاركة الشباب وتحقيق الاستقرار للأسرة. (شتان، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة)

بد عناصر المواطنة

تقوم المواطنة على ثلاث عناصر، أحدها العنصر المدني وما يتضمنه من شروط ضرورية للحريّة الفردية، إلى جانب العنصر السياسي الذي يمنح الحق في المشاركة وممارسة السلطة السياسية، إضافة إلى العنصر الاجتماعي الذي يعرف بأنه المجال الكلي الذي يتراوح بين الحقوق الكمية القليلة للرفاه الاقتصادي والأمني إلى حق التشارك لأقصى حد في الإرث الاجتماعي، وأن يعيش الإنسان حياة التمدن طبقا للمعايير السائدة في المجتمع والتي تشمل بالإضافة إلى الحق في التعليم العام والجيد الرعاية الصحية والسكن، المساعدة القانونية (أو ما يسمى بالمواطنة الاجتماعية). (نادية، جوان 2016)

أما المواطنة المدنية السياسية المرتبطة بالديمقراطية لتناسبهما الطبيعي وتكاملهما المشترك في رأي بعض المفكرين (هابرماس). بأن المواطنة تتماشى أكثر مع الديمقراطية التشاركية (Kein)، وأقل مع الديمقراطية التمثيلية حيث لا مواطنة دون توفر مقومات النظام الديمقراطي السليم الذي يقوم أساساً على سلطة المؤسسات المنبثقة من الشعب، ويضمن الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان والتعددية الحزبية والسياسية الحقيقية التي يفرضها اختلاف المصالح والمناهج والرؤى بخصوص إدارة الشؤون العامة.

3. رؤية التعديلات الدستورية في الجزائر للمواطنة

لقد حرصت الدساتير الجزائرية على تبني مبدأ المواطنة باعتباره جوهر العلاقة بين المواطنين والدولة من جهة وبين المواطنين أنفسهم من جهة أخرى، فالدساتير الجزائرية تعتبر من الدساتير الرائدة عربياً في مجال التأسيس الدستوري لقيم المواطنة ومبادئها وكذلك القوانين المنبثقة عنه.

1.3. التعديلات الدستورية لفترة من 1962 إلى 1989

بعد إستقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 واصلت مسيرتها نحو احترام الحقوق والحريات الأساسية التي كانت قد تبنتها خلال الثورة التحريرية، بدليل أن أول قانون اعتمدته الدولة الجزائرية في 31 ديسمبر 1962 يرمي إلى سد الفراغ التشريعي نتيجة الإستقلال وتمديد العمل بالقوانين الفرنسية ماعدا تلك المستوحاة من الإستعمار وتلك التي تتضمن أحكاماً تمييزية تمس بالممارسة العادية للحريات الديمقراطية.

دستور 1963 (1963، رقم 64 مؤرخة في 10 سبتمبر 1963) كان يغلب عليه الطابع الاشتراكي، فهم لم يغفل دور المواطنة في توطيد العلاقة مع المؤسسات الدستورية ولا في تعزيز الحقوق وأداء الواجبات.

وذلك بنص المادة 12 التي تقر مبدأ المساواة والتي جاء نصّها: "لكل المواطنين من كلا الجنسين نفس الحقوق ونفس

مؤرخة في 07 مارس 2016)، 2020 (1442هـ، 2020) على التوالي يظهر فيها تعزيز أكثر لهذا المبدأ من خلال الاهتمام في كل عملية تعديل بتوسيع حقل الحقوق والحريات نحو مزيد من التعزيز.

حيث يشمل لفظ "المواطن" (القانون) بشكل صريح العبارة، أما في تعديل 2008 فقد نص في المادة 08 على أن أهداف المؤسسات التي يختارها الشعب والمتمثلة في تولي المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه وحماية الحريات الأساسية للمواطن، والمادة 23 التي تعتبر أقوى المواد المعززة لقيم المواطنة بنصها "كل المواطنين سواسية أمام القانون"، ويذهب المؤسس الدستوري إلى أكثر من ذلك من خلال إلزام الدولة ومؤسساتها بوجوب ضمان تجسيد هذه المساواة واحترامها (المادة 30).

الشعور بالانتماء للوطن أو الدولة يولد الإحساس بالهوية ويبرز ذلك من خلال سلوكيات الأفراد، والهوية الجزائرية هي الهوية الجامعة للجزائريين، وأن الأمازيغية والعروبة والإسلام هي مكونات تلك الهوية.

لم يكن المكون الأمازيغي مغيباً في التحولات التي عرفتها الجزائر بل كان في صلب تلك التحولات، وقد اهتمت الدولة الجزائرية المستقلة بالمكون الأمازيغي منذ الاستقلال قدر اهتمامها بالعربية والإسلام، يظهر ذلك في ديباجة الميثاق الوطني 1976 الذي ثمن الحقبة النوميديّة وجهد قدماء الجزائريين لبعث كيان قائم بذاته، ثم لاحقاً ثم إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وترقية استعمالها سنة 1995 (1995)، ثم دسترة الأمازيغية في تعديل 2002 (2002)، المتضمن التعديل الدستوري ويجري حالياً تعميم تدريسيها لكافة الجزائريين.

دون أن نغفل وجود الجزائر ضمن منطقة وموروث شغوف بإعادة إنتاج النظم السلطوية، فإن من أهم محركات التغيير لإحداث أي تحول ديمقراطي في المجتمع يأتي التعديل الدستوري، الذي وفي مسألة اهتمامه بمبدأ المواطنة يركز على أربع قيم محورية أهمها إلى جانب قيمة المساواة والحرية والمسؤولية الاجتماعية، قيمة المشاركة السياسية التي تتضمن العديد من الحقوق كالتصويت والترشح للانتخابات العامة والتأسيس والاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات، في هذا الصدد نشير إلى أن دعم المشاركة السياسية للنساء مسألة حيوية وليست شرفاً ولا وجهة سياسية، لكنها ضرورية من أجل تسحين أوضاع ملايين النساء الجزائريات اللواتي تعانين من التفاوت واللامساواة (عباس، 2013) والنجاح في وضع خريطة طريق لتحفيز المشاركة السياسية للمرأة في المجال العام بدأه المؤسس الدستوري الجزائري منذ تعديل 2008 (2008 ق، التعديل الدستوري).

باعتباره شرطاً ضرورياً لحدوث التحول الديمقراطي الحقيقي. (2012)، (2021)، في ظروف مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يعيشها المجتمع الجزائري.

والملاحظ أن كل هذه التعديلات كانت بعيدة عن الإرتقاء بمنظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية لأنها كانت في ظل نظام إشتراكي شمولي قد تبنت ديمقراطية شعبية ذات محتوى إجتماعي تحاول تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية بوجهها الحزب الواحد الحاكم آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني، لكن روح المواطنة ظلت مستبعدة من إدارة الحكم وهو ما يتنافى مع ما تتضمنه المواطنة، وخاصة فيما تحمله في جانبها المدني من شروط ضرورية للحرية الفردية والفردانية، والتي تعتبر قيمة ثابتة من قيمها، فتناول الفردانية يقود إلى الحديث عن الديمقراطية والرأسمالية والليبرالية، وتعتبر قيم الحرية والمساواة والمشاركة والانتماء والفردانية القلب النابض والقيم الأساسية التي تتحقق بها المواطنة في المجتمع.

2.3. التعديلات الدستورية لفترة ما بعد 1989

نبحث في هذا المطلب عن الإجابة عن التساؤل التالي: هل تعززت قيم المواطنة في الجزائر من خلال تعدد عمليات التعديل الدستوري المتعاقبة التي عرفتها الجزائر؟

الديمقراطية كنظام وتوجه سياسي فضاء مناسب لمبدأ المواطنة، حيث أن العلاقة بينهما تتداخل، فالديمقراطية تؤسس عملياً لمبدأ المواطنة، والمشاركة التي تقوم عليها المواطنة لا تحقق إلى في النظام الديمقراطي. (دوية، 2019)

المؤسس الدستوري الجزائري ومن خلال عمليات التعديل المتعاقبة للوثيقة الأساسية لم يبق على المواطنة مجرد مبدأ أو معيار لقياس الحقوق، بل ربطها بمجموعة حقوق وحريات قاصدا التمكين لها على المستوى الفعلي خاصة المدنية منها والسياسية، فالمواطنة والديمقراطية متلازمان من حيث التطور والمآل، وعملية بناء المواطنة متكاملة مع سيروورة فكرة الديمقراطية وتوطئتها في الثقافة السياسية، بل يتعدى الأمر إلى اعتبار المواطنة من الضرورات الحيوية لقيام المجتمع الديمقراطي.

دستور 1989 (1989)، مؤرخة في 01 مارس 1989) نص على مبدأ المواطنة في المادة 30، فبالإضافة إلى تجسيدها وحمايتها و ربطه بمبدأ المساواة وعززها بضمانة أساسية هي حق المؤسسات الوطنية على ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات عن طريق "إزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، كما فتح مجال إنشاء الأحزاب السياسية عن طريق المادة 40 منه وإعترف بالحق في ذلك وضمنه الدستور، بالإضافة إلى الحق في الإخراط في العمل الجماعي، إضافة إلى جملة حقوق وواجبات جديدة شكلت تعزيزاً لمبدأ المواطنة.

أما دستور 1996 (1996)، مؤرخة في 08 ديسمبر 1996) والتعديلات التي لحقته سنوات 2002 (2002)، مؤرخة في 12 أفريل 2002)، 2008 (2008)، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008)، 2016 (2016)،

الذي تغذيه وتبنيه قوى المجتمع المدني، أو الضواحل السياسية أو جماعات النخب، من أجل ترقية الحقوق المختلفة التي لها علاقة وثيقة بحياة المواطن في دولته، والسعي بالنهوض بها خاصة على المستوى الدستوري والتشريعي، بالمشاركة بمقترحات في حال تعديل الدستور أو من خلال الإقرار النهائي لهذا التعديل عن طريق الإستفتاء الشعبي، حيث تستجيب العملية التعديلية بتبني الإختيار الحر لمواطني الدولة للعيش في كنف الكرامة والعدالة والمساواة.

و من المهم الإشارة في هذا الشأن أن مفهوم الفردانية الديمقراطية التي تكتنفها المواطنة، أفرزت تضخما في مفهوم الحق الفردي في البلدان الديمقراطية على حساب القانون الموضوعي، ما انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية، ومن أشكال تجلي مفهوم الفردانية الديمقراطية إجتماعياً إضعاف المؤسسات الوطنية بوصفها صاحبة الدور الرئيس في الشرعية التقليدية، الأمر الذي تطلب بعثاً وتعزيزاً لقيم مشتركة وبثها إجتماعياً، كما أن حالة الهوس بالمساواة بين الأفراد جعلت غياب التساوي ممكناً في الحياة الإجتماعية، ولم تعوضه الدولة الحامية إلا تعويضاً جزئياً إقتصادياً وإجتماعياً من مثل العمل بمبدأ تساوي الفرص. لذلك يمكن القول ان المجتمع المؤسس على المواطنة يعلن إلتزامه بمعاملة مدنية و سياسية متساوية للأفراد جميعهم لكنه لا يضمن التوزيع العادل للموارد بينهم، فالمساواة في الفرص لا تعني المساواة في النتائج، ويتعدى خطر الحق الفردي المجال السياسي إلى المجال الإقتصادي والإجتماعي وعلى الخصوص الفردانية الأسرية من مثل قضايا التشريع الخاصة بالإبن الشرعي أو غير الشرعي وحقوق المثليين وغيرها؛ من أجل كل ذلك نعتقد بأن تعزيز قيم المواطنة من خلال النصوص الدستورية المعدلة والتطبيقات التشريعية لها وجب أن تحاط بشيء من الحذر، حيث تراعى في ذلك ما تستلزمه طبيعة الأمر وخصوصية المجتمع الجزائري وإنتماؤه الحضاري ودرجة الوعي السياسي والثقافي لدى الأفراد؛

فالمواطنة مبدأ سياسي مدني يحتاج إضافة إلى الفضاء الجغرافي والمادي إلى نسق قيمي أخلاقي وتربوي، إذ أن التربية المواطنة -التربية على المواطنة- ضرورة مدنية لتفعيل مبدأ المواطنة.

4. خاتمة

بما أن الدستور هو انعكاس لمجموعة من الرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإنه إذا ما حصل تبدل أو تعديل لهذه الرؤى فيجب أن يبقى الدستور ممارساً لدوره الطبيعي من حيث أنه انعكاس لها، من خلال مواكبة النصوص القانونية لكل المستجدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبحسب تطوّر المفاهيم القانونية والأخلاقية والاجتماعية السائدة في كل عصر.

وبسبب تداعيات التحولات السياسية والاقتصادية على المجتمع الجزائري أصبح الحديث عن المواطنة أكثر أهمية،

كما أن تعديل 2016 جاء بعدد من المواد الجديدة تعزّز مجموعة الحقوق والحريات وترتقي بها في الفصل الرابع من الباب الأول تحت عنوان الحقوق والحريات سيما المواد 49-50-51-53-63-68 وغيرها من المواد التي تمس كل شرائح المجتمع الجزائري، أما تعديل 2020 (2020، سبتمبر 2020) فهو بدوره أفرد فصلاً خاصاً بالحقوق الأساسية والحريات العامة ضمن الباب الأول منه، وفصلاً ثانياً خاصاً بالواجبات، سيما المادة 40 منه المتضمنة حماية الدولة للمرأة من كافة أشكال العنف، والمادة 55 التي تحمي حرية التعبير والاجتماع والتظاهر، والمادة 53 الخاصة بإنشاء الجمعيات، والمادة 50 حرية الصحافة المكتوبة، بالإضافة إلى المادة 57 الخاصة بإنشاء الأحزاب السياسية وغيرها من المواد المستحدثة.

بهذا الشكل يحذو المؤسس الدستوري حذو الدساتير المقارنة (الإيطالي مثلاً) حين يسند إلى الدولة مسؤولية إزالة جميع العوائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحد في الواقع من حرية المواطنين والمساواة بينهم، وتحول دون التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية، ودون مشاركة جميع العاملين الفعلية في بيئة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولعل أسباب هذا التعزيز تعود إلى عدة عوامل، في المرحلة الأولى أي بعد سنة 1989 كان على الصعيد الداخلي بسبب التحول السياسي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي وانضمام الجزائر إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966 (حوالي شهرين على استفتاء دستور 1989)، ولاحقاً في التعديلات التي لحقت دستور 1996 سنوات 2002، 2008، 2016، 2020، خاصة بعد موجة ما اصطلح عليه بالربيع العربي منذ 2011، وصولاً إلى انتفاضة 22 فيفري 2019 بالجزائر. وما تضمنته مطالب الحركة الاحتجاجية التي تضمنتها الإنتفاضة من مطالب تتعلق بشكل خاص بضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني بالسماح بمشاركة فعالة للأفراد في الحياة العامة، في ظل موجة التحولات التي يعرفها الوطن العربي عموماً والجزائر على الخصوص، والتي يقترب فيها المواطن أكثر فأكثر إلى إمتلاك المبادرة في صنع القرار ومحاسبة السلطة وفرض خياراته والمشاركة في إقرار نصوص تشريعية وبالتالي بلورة تجاربه الديمقراطية تحقيقاً للمواطنة في صورتها المنشودة. (مباركية، 2013)

إنّ مبدأ المواطنة كما استقرّ في الفكر السياسي والقانوني المعاصر هو مفهوم شامل له عدة أبعاد متنوعة، منها ما هو مادي قانوني ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها ما هو أيضاً وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجياً، لذلك فالمواطنة في أي دولة ما تتأثر بعدة عوامل منها القانون الوطني والنضج السياسي والرقمي الحضاري، وبعقائد المجتمعات وقيم الحضارات. ويبقى مفهوم المواطنة كمبدأ أو كحق، يبقى من أهم المواضيع المطروحة في المجال السياسي في الجزائر، وكذلك من خلال الحوار الدائم

وغير الرسمية ومناقشتها وإبداء رأيه فيها يمكن من تعزيز الثقة وتحقيق الانسجام المطلوب بين النصوص القانونية والتي على رأسها النص الدستوري وتطلعات المواطن.

التربية على المواطنة من أهم مهام الدولة حتى يتحقق بها الارتقاء بمستوى الفعل والالتزام لدى المواطن، وتحقيق المواطنة الفاعلة التي يكون فيها الولاء للوطن واحترام القانون، ويلتزم فيها الفرد بالواجبات والمسؤولية والاستحقاقات الفردية ويؤدي التزاماته الفردية.

مراعاة البعد التاريخي والثقافي والهوياتي للمجتمع الجزائري وجملة التقاليد والأعراف النابعة من عمقه من أجل تثمين قيم المواطنة لديه، مع احتواء الهويات الفرعية في الهوية الموحدة للأمة الجزائرية تنبذ فيها الفرقة والتمييز.

وضع الأنظمة والمبادئ التوجيهية اللازمة التي من شأنها أن تخدم المواطن الجزائري لمساعدة المنظمات في بناء إطار لدعم معرفة المواطن لفضاء المواطنة الرقمية والتركيز على الجانب الإيجابي للثورة الرقمية التي تفتح آمالا عريضة من منظور المستقبل للمواطن الجزائري.

تدعيم روافد الديمقراطية التي تتيح ديمقراطية المعلومات وتوفرها للجميع، كما تنقل فضاء الانتخاب والمشاركة في القرار من الصندوق إلى شبكة الأنترنت، فهي تقدم له الطريق الأسهل لتمثيل المواطن في مسأله ومشاركته في آرائه، فإن مثل هذه الوسيلة الرقمية تسمح للدولة بمعرفة آراء الشعب فيما هو مطروح عليه للمناقشة وأمر يجعل السلطة على دراية كاملة بانشغالات المواطنين وهمومهم، ومشاركتهم التي يقدمون بها حلولاً جاهزة للعمل بها في زمن السرعة.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

قائمة المراجع

- دستور 1963، الجريدة الرسمية. (64).
- 76/ 97، (1976). يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية. رقم. (49).
- 06/79، (1979). المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية 28.
- 01/80، (1980). المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية. (03).
- 03/02، (2002). المتضمن إصدار نص تعديل الدستور. جريدة رسمية. (25).
- 19/08، (2008). القانون المتضمن إصدار نص التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية. رقم (63).
- 01/21، (2021). المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، جريدة رسمية رقم 17.
- 03-12، (2016). القانون يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، جريدة رسمية رقم 01.
- 01/16، (2016). القانون المتضمن إصدار نص التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية. (14).
- 88/ 223، (1988). المرسوم المتعلق بنشر التعديل الدستوري، جريدة رسمية. (45).
- 03/02، (2002). القانون المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 25.

وأصبحت مساعي الدولة إلى ترسيخ معالم مواطنة فاعلة أكثر إلحاحاً، وقد حرص المؤسس الدستوري الجزائري من خلال عمليات تعديل الدستور على تجسيد المواطنة والزام المؤسسات الدستورية بذلك، ومما سبق يمكننا إبراز أهم النتائج المنبثقة عن هذه الدراسة على النحو التالي:

تشكل الهوية أحد العناصر المكونة للمواطنة المرتبطة بها والملازمة لها، حيث أن العمل على تعزيز مقوماتها من خلال التعديلات الدستورية هو أحد الإسهامات الجادة لتشكيل كينونة المواطنة لدى أفراد المجتمع، فالشعور بالهوية ينعكس على شعور المواطن بالانتماء، فالتركيز على الهوية مطلوب من أجل تفعيل مبدأ المواطنة.

عرفت المواطنة في التعديلات الدستورية في الجزائر اقتراباً من تجسيد روح المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة بالمواطنة التي صادقت عليها الجزائر، وسجلت مكاسب وتطورات واضحة يعترف بها الجميع وتضمنتها الوثيقة الأساسية (الدستور).

تبقى المواطنة من خلال العمق الهوياتي إحدى أهم صور الحصانة من الشروخ والأزمات والأنواء سواء منها العرقية أو الدينية أو الثقافية أو السياسية، ولعل الأزمة التي أعقبت انتفاضة 22 فيفري 2019 في الجزائر خير مثال، حيث تقوم الأمة بالاستجداد بموروثها التاريخي والثقافي في هذا الشأن لكي تقيها من مشاكل وأزمات الفتن بكل أنواعها، وتخطط لنسيجها الوطني ووحدته وتماسكه لسيروية ودوام الدولة الوطنية بامتزاج جملة المبادئ والقيم الوطنية فحواها قبول الآخر والتضامن الهادف.

تنتعش المواطنة في بيئة ديمقراطية تشاركية في حركة من التحسين والتطور بين الأفراد المواطنين، أو بينهم وبين المؤسسات الدستورية للدولة ومشاركتهم في وضع القرار.

مواطنة المرأة وتوسيع حظوظها في المشاركة السياسية وإن عرفت تطوراً من خلال العمليات التعديل الدستوري في الجزائر لا تزال تعترضها جملة معوقات وصعوبات كثيرة تنبثق تبعاتها من عادات وتقاليد المجتمع.

-ومن أجل تحقيق تأثير فعال للمؤسس الدستوري عن طريق التعديل الدستوري في تعزيز مبدأ المواطنة نقترح التوصيات التالية:

تعزيز الضمانات القانونية اللازمة لمرافقة التكريس الدستوري للحقوق والحريات التي اتسع مجالها بشكل مميز خلال التعديلات الدستورية المتعاقبة، آخرها تعديل 01 نوفمبر 2020 حتى يكون لهذا الجهد أثر ملموس على المستوى العملي.

إشراك السلطة السياسية التي تملك سلطة المبادرة بالتعديل الدستوري، إشراك المواطن في مختلف القضايا خاصة منها اقتراح القوانين أو اقتراح تعديلات دستورية تستجيب لطموحاته عبر فتح فضاءات الحوار عبر وسائل وقنوات التواصل الرسمية

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

فاطمة الزهراء بوعقادة وآخرون، (2022)، تأثير التعديلات الدستورية في الجزائر على تعزيز مبدأ المواطنة، المجلد الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص: 271-279

12/03/2012) يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، جريدة رسمية رقم 01.

الرسوم الرئاسي رقم 18/89 (1989)، المرسوم الرئاسي المتضمن تعديل الدستور، جريدة رسمية (09).

الرسوم الرئاسي 438/69 (1996). المرسوم الرئاسي المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، جريدة رسمية (76).

الرسوم الرئاسي 147/95 مؤرخ في 27 ماي 1995 المتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وترقية إستعمالها، جريدة رسمية رقم 29.

20/442 (2020). يتعلق بإصدار تعديل الدستور. جريدة رسمية (83).

إبراهيم أ.ع.م. وآخرون (1960)، المعجم الوسيط، مصر مكتبة الشروق الدولية. أحمد، أ.أ. (2007)، تحديث الدستور ترسيخ لدولة المؤسسات، مصر، الهيئة العامة للاستعلامات.

أرسطو، (بدون سنة نشر)، السياسة، ترجمة لطفي السيد، لبنان، منشورات الفاضلية.

بركات.م. (2010)، التعديلات الدستورية في النظام الدستوري الجزائري، الجزائر. كلية الحقوق.

جميل، ص. (1979)، المعجم الفلسفي، لبنان، دار الكتاب اللبناني.

بسام. م. أ. ح. (2010)، دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، فلسطين، مجلة جامعة الأقصى.

حاشي.ي. (2009)، في النظرية الدستورية، لبنان، ابن النديم للنشر والتوزيع، منشورات الحلبي الحقوقية.

فؤاد ع. أ. ر. (1990)، الجنسية ومركز الأجانب، مصر. دار النهضة العربية.

مجموعة مؤلفين، (1996)، الموسوعة العالمية العربية، لبنان، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

منير، م. (2013)، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

خلفه.ن. (2016)، المواطنة كمؤشر للديمقراطية كمسألة دستورية، الجزائر نودجا، الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (07).

دويخ. ق. وآخرون، (2016)، دور الهوية في اكتساب المواطنة لأفراد المجتمع الجزائري، دراسة نظرية تفسيرية، الجزائر، مجلة التنوير.

رزقمة. ن. (2017)، المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها في البناء الديمقراطي في الجزائر، الجزائر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد (06)، 02.

شامل ح. ش. أ. (2018)، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، الطبعة الأولى، مصر، المركز العربي للنشر.

شريف الدين، ب. د. (2019)، المواطنة، مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت، لبنان.

عتيقة. ش. (2003)، منظومة المواطنة، المغرب، المجلد المغربية للإدارة المحلية والتنمية، (48).

عباس.ع. (2013)، توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي، الأكاديمي للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

كريم. أ. (2018)، المواطنة بين مثالية النصوص الدستورية والقانونية وبين واقعية التطبيق في مصر، ألمانيا، مجلة العلوم السياسية والقانون، (10)، 02. المركز الديمقراطي العربي.

معمر. م. وآخرون، مارس 2015، مفهوم المواطنة والديمقراط وجدلية العلاقة بينهما، الجزائر، مجلة التراث.

من أمثال الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس.

Mourice Dunerger. (1968) . Institutions politiques et droit constitutionnel. 10ème éd. Paris.

Hans Kein, The right to political participation and the information society.